الإجابة النموذجية لإمتحان مقياس قانون مكافحة الفساد (السنة الثالثة – المجموعة " أ")

لقد أخطأت النيابة العامة فيما ذهبت إليه ، لأن السيد مصطفى باعتباره يشغل منصب وزير فإنه يتمتع بإمتياز التقاضي المنصوص عليه في المادة 736 من قانون الإجراءات الجزائية ، بتالي كان يجب على وكيل الجمهورية أن يحيل الملف على النائب العام لدى المحكمة العليا و الذي بدوره يخطر الرئيس الأول للمحكمة العليا و الذي يعين بدوره محكمة أخرى لمباشرة إجراءات المتابعة و التحقيق و المحاكمة **(5 نقاط).**

كما أخطأت النيابة العامة في مطالبتها بسجن مصطفى لمدة ستة سنوات ، لإن جريمة الإثراء غير المشروع هي جنحة مشددة (يعاقب عليها بالحبس) وليست جناية (يعاقب عليها بالسجن) ، كما أن السيد مصطفى يعتبر من ذوي الوظائف العليا في الدولة بتالي فالعقوبة السالبة للحرية تشدد لتصبح الحبس من 10 إلى 20 سنة ، بدلا من سنتين إلى عشر سنوات حبس ، بالإضافة إلى غرامة مالية من 20 على 100 مليون سنتيم **(5 نقاط) .**

كما أغفلت النيابة العامة الحديث عن العقوبات التكميلية الإجبارية و المتمثلة في :

- الحرمان من حق أو أكثر من الحقوق الوطنية و المدنية و العائلية (العزل أو الاقصاء من جميع الوظائف و المناصب العمومية أو سقاط العهدة الانتخابية ...) **(نقطتين)**

- الحجر القانوني (حرمان المحكوم عليه من ممارسة حقوقه المالية اثناء تنفيذ العقوبة الأصلية) **(نقطتين).**

- المصادرة الجزائية للأموال (مصادرة الأشياء التي استعملت أو كانت ستستعمل في تنفيذ الجريمة) **(نقطتين).**

- العقوبات التكميلية الاختيارية : وتتمثل في : (تحديد الإقامة – المنع من الإقامة ...) **(نقطة واحدة).**

- مصادرة العائدات و الأموال غير المشروعة **(نقطة واحدة).**

- الرد (رد كل ما تم الحصول عليه من جريمة الاثراء الغير مشروع حتى وإن انتقلت الأموال إلى أصول أو فروع أو إخوة أو زوجة أو أصهار مرتكب جريمة الإثراء غير المشروع) **(نقطة واحدة).**

- إبطال العقود والصفقات و الامتيازات . **(نقطة واحدة).**